

# الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج

معتز بالله عبد الفتاح(\*)

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تعنى هذه الورقة بقضية التفاعل بين الضغوط الخارجية والمحددات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وبتعبير أكثر دقة، فإن الورقة تحاول أن تجيب عن السؤال التالي: فف من الممكن أن تؤدي الضغوط الدولية إلى تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية؟ أم أن بنية الاستبداد العربي أكثر رسوخاً من أن تتأثر بهذه الضغوط إن كانت جادة؟

تتوقف الإجابة على ثلاث مجموعات من العوامل هي:

١ - مدى التزام القوى الدولية بتغيير ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية فضلاً عن طبيعة الديمقراطية التي تضغط القوى الدولية من أجل تحقيقها.

٢ - مدى رسوخ أسباب الإرث الاستبدادي التقليدية في الدول العربية. وستناقش الورقة ما يمكن تسميته بشروخ صغيرة، لكنها متزايدة، في بنية الاستبداد العربي بفعل عوامل خمسة.

٣ - مدى استعداد الثقافة السياسية العربية للتحول الديمقراطي.

هذه العوامل مجتمعة تجعل الورقة ترجح أن مستقبل المنطقة على المدى الزمني القصير سيظل في إطار المروحة بين التسلطية التقليدية والتسلطية تنافسية التي ستكون فيها مساحة من التوترات نتيجة تبني مؤسسات ديمقراطية شكلاً مع ممارسات استبدادية مضمونا. بيد أن هذه التسلطية التنافسية توفر فرصاً لقوى المعارضة والمجتمع المدني، متى اتحدت، أن تحقق نجاحات على طريق الإصلاح الديمقراطي.

(\*) صدر له: الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة في الأصول والنظريات (١٩٩٨)، و Democratic Values in the Muslim World (2006).

## أولاً: الأعراض الميدانية للمشكلة البحثية

في عام ١٩٧٥ كانت الدول العربية تشكل نسبة ١١ بالمئة من الدول غير الديمقراطية في العالم، أما في عام ٢٠٠٥، وباستخدام نفس المؤشرات، فإنها تمثل حوالى ٣٥ بالمئة بما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة عربية تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة (Emerging Democracies) ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة (Consolidated Democracies). من ناحية أخرى فإنه من بين ١٢١ نظاماً تم تصنيفها من قبل بيت الحرية في الولايات المتحدة باعتبارها نظم حكم ديمقراطية، لم توجد دولة عربية واحدة.

ومن هنا يثور التساؤل عن مدى رسوخ هذه الخصوصية ومدى قدرتها على مواجهة التيار العالمي الجارف نحو مزيد من الديمقراطية. بيد أننا لا بد من أن نرصد المسارات أو الأنماط الأساسية للتحول الديمقراطي كي نرصد مدى إمكانية حدوث أي نمط منها في المنطقة العربية.

### ١ - كيف وصلت الدول إلى الديمقراطية؟

هناك أنماط خمسة، مع هامش من الخطأ في التعميم، يمكن رصدها في أدبيات التحول الديمقراطي. فهناك أولاً التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية: ولهذه الثورات صيغتان إحداهما تاريخية والأخرى معاصرة، ففي الصيغة التاريخية، حدثت ثورات لأسباب اقتصادية في الأساس، وحدث فيها تحالف طبقي بين الطبقتين الوسطى والدنيا ضد النخب الحاكمة من ملوك وأمرأء إقطاع فانتهت إلى وضع قيود قانونية وسياسية على ممارسات هذه النخب. ومثال على ذلك إنكلترا (القرن الـ ١٧). في الصيغة المعاصرة كان العامل السياسي غالباً مع رغبة أكيدة ليس في التخلص من الحكام فقط، ولكن بتغيير قواعد اللعبة السياسية والدستورية. لقد وصلت القوى السياسية المختلفة إلى درجة من القمع لم يعد ممكناً معها إلا أن تغامر بكل ما تملك من أجل إصلاحات ديمقراطية حقيقية. ويعد نموذج القضاء على تشاوشيسكو في رومانيا أحد أهم هذه الأمثلة.

وهناك ثانياً التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه: وأوضح الأمثلة التاريخية لهذا النمط هو دور الاحتلال البريطاني في الهند والأمريكي في اليابان وألمانيا الغربية؛ وهو كذلك النموذج الذي تزعم الإدارة الأمريكية الحالية أنها تسعى لتطبيقه في العراق. ونجاح هذا النمط لا يتوقف على إرادة الدول المستعمرة وحدها ولكن بتبني نخب ما بعد الاستقلال قيم الديمقراطية وإجراءاتها.

التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة يعد نمطاً ثالثاً شهدته عدد من الدول. وهو نموذج للتحول الديمقراطي يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته بما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيوداً دستورية على ممارساتها، كما كان حال النخب الجديدة في البرازيل بدءاً من عام ١٩٧٣.

الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة هو النمط الرابع للتحوّل الديمقراطي. وهذا النمط من التحوّل يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي. لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة بما ينتهي بفقدان النخبة المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح مثلما

**مفهوم الديمقراطية مفهوم ملتبس، وقد لا يوجد نظام حكم في العالم لا يدّعي قاداته بالديمقراطية بغض النظر عن مدى التزامهم بها.**

حدث في الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشوف. والمتغير الأهم هنا أن للانفتاح السياسي المحدود (Limited Political Liberalization) آثاراً جانبية إيجابية بحيث يجرب الناس من الحرية ما يجعلهم يريدون مزيداً منها. بيد أن الشرط الجوهرى لنجاح هذا النمط هو أولاً وجود معارضة قوية وتتمتع بصدقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين مع اتفاق القوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق بغيره على أنه أولوية مطلقة تختفي أمامها كافة التناقضات البينية.

هناك خامساً تعاقب النخبة المستبدة على الانسحاب من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع. وهذا النموذج يعد نقيض النموذج السابق، فلا النخب قادرة على القمع ولا تملك القدرة على إدارة عملية التحوّل الديمقراطي ومن هنا يكون أفضل بديل ممكن لها أن تنسحب من الحياة السياسية بعد أن توقع عقداً يضمن لها عفواً سياسياً وبعض الامتيازات على ألا تقف حجر عثرة في مواجهة السلطة الحاكمة الجديدة ومن أكثر الأمثلة وضوحاً هو مثال انسحاب الرئيس بينوشيه من الحياة السياسية في التشيلي في عام ١٩٩٠.

## ٢ - ماهية الديمقراطية التي تنشدها القوى الدولية بالتطبيق على الولايات المتحدة

إن مفهوم الديمقراطية مفهوم ملتبس، فخلا المملكة العربية السعودية، لا يوجد نظام حكم في العالم لا يدّعي قاداته ورموزه وصلاً بالديمقراطية بغض النظر عن مدى التزامهم بها.

وفي مواجهة فوضى الاستخدام الدعائي للمفهوم، طفق الأكاديميون في استنباط صفات (Adjectives) يضعونها قبل كلمة ديمقراطية لوصف النظم التي كانوا معنيين بدراستها، فهناك من تحدث عن مجتمعات هجين «Hybrid Regimes»<sup>(١)</sup> وهناك من تحدث عن نظم «شبه تسلطية» (Semi-authoritarianism)<sup>(٢)</sup> أو استخدم وصف «التسلطية الناعمة»

(١) Terry Lynn Karl, «The Hybrid Regimes of Central America», *Journal of Democracy*, vol. 6 (١) (July 1995), pp. 72-87.

(٢) Marina Ottaway, Martha Olcott and Thomas Carothers, «The Growing Challenge of Semi-Authoritarianism.» < <http://www.ceip.org/programs/democr/semiauth.htm> >, and World Movement for Democracy [WMD], < <http://www.wmd.org/> >.

(Semi-democracies)<sup>(٥)</sup>، أو «ديمقراطية غير ليبرالية» (Illiberal Democracy)<sup>(٦)</sup>، أو ديمقراطية تقديرية (Virtual Democracy)<sup>(٧)</sup> أو «استبدادية انتخابية» (Electoral Authoritarianism)<sup>(٨)</sup> أو «ديمقراطية انتخابية» (Electoral Democracy)<sup>(٩)</sup>.

ومن هنا فإن التساؤل يكون: أي واحدة من هذه الديمقراطيات تقصد الولايات المتحدة عند حديثها عن «شرق أوسط ديمقراطي» أو عن «عراق ديمقراطي»؟ (خطاب بوش في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤).

إجابة هذا السؤال تتطلب العودة إلى خطابات وتصريحات الرئيس بوش والرسميين الذين يمثلون توجهات الإدارة. وحقيقة فإن البحث في هذه الخطابات والتصريحات تأتي الإجابة محبطة لأقصى درجة. فالرئيس بوش وكبار مساعديه يتعاملون مع مصطلح «الديمقراطية» على أنه واضح بذاته (Self-evident) بما يجعل المتابعين لموقف الإدارة الأمريكية شديدي التشكك مما يقصدونه عندما يتحدثون عن الديمقراطية.

وعلى مستوى نظري فإن للديمقراطية نسقاً إجرائياً ينبغي أن نكون على وعي به حتى نفرق بين الديمقراطية وأخواتها، إن جاز التعبير، ولكي نتحسب من نوع الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة للمنطقة.

ولأغراض هذه الورقة فإن «الديمقراطية وأخواتها» سبع: الديمقراطية الليبرالية المستقرة ولها عناصر ستة، إن غاب واحد منها انحرفت لإحدى أخواتها. وهذا الانحراف يعني خطوة أو أكثر نحو التسلطية. وهذه العناصر هي:

أ - حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين، وإن شاب هذه

Gordon P. Means, «Soft Authoritarianism in Malaysia and Singapore,» *Journal of Democracy*, (٣) vol. 7, no. 4 (October 1996), pp.103-117.

William Case, «Malaysia's Resilient Pseudodemocracy,» *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 1 (٤) (January 2001), pp. 43-57.

William Case, «Can the «Halfway House» Stand?: Semidemocracy and Elite Theory in Three (٥) Southeast Asian Countries,» *Comparative Politics*, vol. 28 (1996), pp. 437-64.

Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy,» *Foreign Affairs*, vol. 76 (November- (٦) December 1997), pp. 22-41.

Richard A. Joseph, «Africa, 1990-1997: From Abertura to Closure,» *Journal of Democracy*, (٧) vol. 9, no. 2 (April 1998), pp. 3-17.

Steven Fish, «Authoritarianism Despite Elections: Russia in Light of Democratic Theory and (٨) Practice,» paper presented at: Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, 30 August-2 September 2001.

Freedom House, < <http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2001/essay1e.htm> >, (٩) [cited 2001], and Andreas Schedler, «Mexico's Victory: The Democratic Revelation,» *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 4 (2000), pp. 5-19.

الخصيصة عيب صارت «ديمقراطية انتقائية» (شرط الشمول Comprehensiveness Condition).

ب - منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت «ديمقراطية غير تنافسية» (شرط التنافس Competition Condition).

ج - احترام للحقوق المدنية، وإلا تتحول إلى «ديمقراطية غير ليبرالية» (شرط الليبرالية Liberalism Condition).

د - وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه هذا من مساءلة ومسئوليات متوازنة، وإلا تحولت إلى «ديمقراطية انتخابية» (شرط المساءلة Accountability Condition).

هـ - قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها وإلا تحولت إلى ديمقراطية غير مستقرة (شرط الاستدامة Sustainability Condition).

و - المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا للشرعية وإلا تحولت إلى ديمقراطية نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين (شرط الثقافة الديمقراطية Democratic Culture Condition).

إذا الديمقراطية الليبرالية المستقرة هي التي تجمع العناصر الستة. وهنا يصبح التساؤل الأساسي هو: إلى أي مدى تلتزم الولايات المتحدة بالمعايير السابقة عند ضغطها من أجل إصلاحات ديمقراطية في المنطقة العربية ولا سيما أن مثل هذه الديمقراطية يمكن أن تفضي إلى وصول أعداء الولايات المتحدة من الإسلاميين والقوميين إلى السلطة؟

هناك مدخلان متكاملان للإجابة على هذا السؤال: الرصد العددي لمرات تكرار الرئيس بوش لتعهده بإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط وما ارتبط به من ضغط علني أو انتقادات صريحة لما اعتاد على وصفه بدول فاشلة «Failed States» في الشرق الأوسط.

وبالعودة لخطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الموجودة على موقع البيت الأبيض الأمريكي (٩١٨ خطبة) خلال الفترة من أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فإنه قد استخدم لفظة ديمقراطية حوالي ١٠١٢ مرة وبيعض مشتقاتها مثل «المجتمعات الحرة» أو «الحرية» أو «شعوب تختار من يحكمونها...» حوالي ٨٢٣ مرة. وقد قال هذه التعبيرات في سياق حديثه عن الدول الإسلامية والعربية في حوالي ١١٦٠ مرة (أي في حوالي ٦٣ بالمائة من السياقات) بمتوسط حوالي ٣٠ مرة في كل شهر، وفي أغلبيتها الكاسحة كان هناك ذكر للعراق وأفغانستان باعتبارهما نقطة الانطلاق لشرق أوسط ديمقراطي.

بيد أنه في آخر شهرين (تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) لم يتحدث عن الديمقراطية في الشرق الأوسط أو أحد مشتقاتها بنفس وتيرة التكرار وإنما انخفضت إلى حوالي النصف ففي نوفمبر ٢٠٠٥، على سبيل المثال ذكرها فقط ١١ مرة.

إن الإدارة الحالية كانت بحق الأكثر ضغطاً وانتقاداً للأوضاع السياسية في الدول العربية والإسلامية. وقد رصد جميل مطر المأزق الذي واجهته الولايات المتحدة بإعلان التزامها بالديمقراطية في الشرق الأوسط، فعلق قائلاً: «يقول عضوان بارزان في مؤسسة أميركان انتربايزن، القاعدة الفكرية والأيديولوجية لليمين المحافظ الحاكم في واشنطن، إنهما بعد تفكير عميق توصلا إلى أن الديمقراطية في الشرق الأوسط قد تأتي بحكومات مناهضة للولايات المتحدة ومعادية للصهيونية»<sup>(١٠)</sup>. ومن وجهة نظر الباحث هناك أربعة عوامل أدت إلى التراجع الأمريكي في الضغط اللفظي من أجل شرق أوسط ديمقراطي: أولاً: أن الحكومات العربية كانت فعالة للغاية في استرضاء الولايات المتحدة من خلال

دعمها في حربها على الإرهاب بل بالمبادرة أيضاً إلى بالتعاون معها في قضايا مثل: تسليم أسلحتها لها، وثانياً: أن الدعم الأوروبي لم يزد عن ساحة الخطابة والبلاغة بما جعل الإدارة الأمريكية تدرك أن عليها أن تدفع الفاتورة وحدها، وثالثاً: تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة التي أفضت إلى نتيجة بمثابة جرس

### الاعتماد على النفط وحده لم يعد كافياً لشراء الشرعية السياسية في الدول النفطية.

إنذار للإدارة الأمريكية بل إسرائيل أيضاً التي لا تتمنى أن تجد نفسها بجوار مصر تحت حكم إخواني، ورابعاً: إن الإدارة الأمريكية أدركت أن سهم السببية له رأسان. فالعراق كان العراق جزئياً بسبب صدام وصادم كان صدام جزئياً بسبب العراق. وعلى هذا فإن الموجه الأخيرة من الضغوط الأمريكية كانت الأعلى لكنها لم تكن مختلفة عن سابقتها في حقيقة انحسارها.

خلاصة الأمر، إن التعويل على الضغوط الأجنبية لن يفيد كثيراً لأن الحقائق على الأرض تجعل مصلحة الولايات المتحدة في ألا تضغط من أجل تغيير الصديق بالعدو المحتمل.

### ٣ - شروح في بنية الاستبداد العربي المعاصر

إن للاستبداد في المنطقة العربية آباء كثيرين. بيد أن تطورات خمسة في العشرين سنة الأخيرة ترجح أن يكون مستقبل الأوضاع السياسية في الوطن العربي مختلفاً عن الماضي والحاضر. ف أولاً، هناك عملية إحلال وتجديد في قمة هرم السلطة السياسية لأسباب طبيعية بيولوجية. وثانياً، فإن الاعتماد على النفط وحده لم يعد كافياً لشراء الشرعية السياسية في الدول النفطية. وثالثاً، فإن البون بين الحركات الإسلامية المتطرفة والحركات الإسلامية المعتدلة يزداد وضوحاً بفضل جهود هذه الأخيرة من أجل مصالحة تاريخية مع مؤسسات النظام الديمقراطي وبعض قيمه. ورابعاً، فإن الفضاء العام غير الحكومي يزداد

(١٠) جميل مطر، «الإصلاح مؤجلاً»، الحياة، ٢١/١١/٢٠٠٥.

اتساعاً بسبب ما وفرته تكنولوجيا الاتصالات من سهولة ويسر في نقل المعلومات والأفكار بسرعة فائقة. وهناك خامساً، تراجع الأيديولوجية القومية العربية في صيغتها التقليدية التي كانت تعلي من قضية الوحدة على حساب قضية الديمقراطية.

وعلى سبيل الفانتازيا التبسيطية فإنني أطلق على هذه الشروخ: تأثير البيولوجيا، والجيولوجيا، والثيولوجيا، والتكنولوجيا، والأيديولوجيا.

## أ - بيولوجيا الموت السياسي (مصادر شرعية جديدة)

لأسباب بيولوجية طبيعية يموت القادة التاريخيون ويحل محلهم قيادات أكثر شباباً نسبياً، ما قد يؤثر بالإيجاب في مستقبل النظم العربية. فبقاء الحكام العرب لفترة طويلة في السلطة يؤدي إلى مركزية السلطة وتراجع دور المؤسسات في مواجهة دور القيادة السياسية التي عادة ما تصف نفسها بأنها «أبوية». وفي المقابل فإن المؤسسات القوية تضع قيوداً على صناع القرار السياسي وتخضع للمساءلة وهو ما أبته وتآباه معظم القيادات التاريخية التي تعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة.

ولكن مما لا شك فيه أن عمليات الانفتاح السياسي المحدود (Limited Political Liberalization (LPL)) الذي شهدته بعض الدول العربية، تشير إلى أن القيادات الجديدة تريد أن تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها، لكن الواقع أن هذه القيادات لم تنتقل بمجتمعاتها إلى ديمقراطيات ليبرالية وإنما إلى مجتمعات أقل تسلطية مع احتفاظ بحقها في التدخل والنكوص عن هذه الإصلاحات عند الحاجة.

## ب - جيولوجيا شرعية النفط

وجدت الدراسات الكمية التي أجريت في هذا الصدد أن كافة السلع الأولية مثل الفوسفات والمنجنيز والمطاط وغيرها لها التأثير السلبي نفسه في احتمالات التحول الديمقراطي؛ فالنفط يوفر للحكومات إمكانية لشراء الشرعية والعصا لقهقوى المعارضة. بيد أن فترة الثمانينيات والتسعينيات شهدت تطورين هاميين أثبتا صعوبة استمرار ذلك الوضع.

**فأولاً:** هناك زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات المجانية الحكومية سواء في الدول النفطية أو غير النفطية، نتيجة لزيادة عدد السكان في الوطن العربي وهم يتزايدون بمعدل ٣،٢ بالمائة سنوياً. كما أن الطلب على العمل والخدمات الحكومية ليس كبيراً فقط ولكنه يتزايد بمعدل متسارع.

**وثانياً:** هناك التراجع الواضح في أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات ثم ارتفاعها في آخر ثلاث سنوات بما يجعل هذه النظم تحت رحمة متغيرات ليست تحت سيطرتها، فقد كان سعر برميل النفط في عام ٢٠٠٠ في حدود ١٨ دولاراً، لكنه وصل إلى ٥٠ دولاراً في عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت ٦٠ دولاراً في أواخر ٢٠٠٤.

وعلى هذا فإن التذبذب في الأسعار يمكن أن يقلب الفوائض عجزاً من خلال صدمات

العرض والطلب غير المتوقعة بما يجعل الصيغة القديمة غير قادرة على الاستمرار وبما يحدث شرخاً آخر في بنية الاستبداد العربي المعاصر.

### ج - نيولوجيا الإسلام الديمقراطي

بات من الواضح أن تغيراً حدثاً في تعاطي الجماعات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين مع النظم السياسية ومع النخبة الإسلامية المثقفة جعلت منهم طرفاً قابلاً بمؤسسات الديمقراطية وإجراءاتها وإن كانوا يتحفظون على واحدة من أهم ملامحها في الغرب وهو العلمانية.

وهناك تطور آخر يحدث نتيجة تفاعلهم مع مفكرين إسلاميين، وإن لم يكونوا رسمياً أعضاء في الجماعة، مثل الشيخ القرضاوي ود. محمد سليم العوا، ود. محمد عمارة، والمستشار طارق البشري، وأ. فهمي هويدي، وراشد الغنوشي، وحسن الترابي. فعلى سبيل المثال، كتاب القرضاوي في فقه الدولة الإسلامية أعطى للجماعة صك الغفران للتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما كانت جهود المستشار البشري بارزة في تبني صيغة مدنية للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المجتمع المسلم، كما قبل الإخوان بالعديد من المقولات التي تدعو إلى أن السلطة للشعب بشرط ألا يقرر الشعب ما يتعارض صراحة مع نص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة من القرآن والسنة.

على مستوى آخر فإن الإخوان المسلمين يجتهدون في أن يتمايزوا من الجماعات المتشددة التي تتبنى العنف ضد حكوماتها ومجتمعاتها.

إن اتجاه الفصيل الإسلامي الرئيسي نحو تبني الإجراءات الديمقراطية، بحكم اضطرار الحركات الإسلامية للتعايش في بيئة تعددية لا تستطيع أن تفرض إرادتها المنفردة عليها، يؤدي إلى اتساع شرخ آخر في بنية الاستبداد العربي.

### د - تكنولوجيا الفضاء العام

إن المجتمعات العربية، مع تفاوت واضح في الدرجة، بدأت تشهد اتساعاً لمساحة من الفضاء العام، بسبب تكنولوجيا الاتصالات التي وفرت للمواطن العربي القنوات الفضائية والمواقع التفاعلية على الإنترنت. فقد بلغ عدد القنوات الفضائية العربية ١٠ قناة يتم بثها بواسطة القمر الصناعي العربي «عربسات» والقمر الصناعي المصري «نايلسات». كما وفر الإنترنت فرصة ممتازة لخلق فضاء عام أرحب للتفاعل بين المواطنين العرب، ولا سيما الشباب منهم.

إن مثل هذه المساحة من الفضاء العام تكشف عن نزعة نحو نقد الأوضاع الحالية والرغبة في مجتمعات أكثر ديمقراطية. ومما لا شك فيه أن هذا الفضاء ولد واتسع وهو أخذ في الاتساع.

## هـ - نهاية الأيديولوجيا الشعبوية

الحركة القومية العربية لم تصل إلى الحكم في أي دولة عربية عن طريق انتخابات حرة نزيهة بل كان دائماً عن طريق الانقلاب العسكري أو عن طريق الثورات الشعبوية ضد الاستعمار ولكنها مع الأسف ضحت بالديمقراطية وحقوق الإنسان في مقابل الوحدة العربية والانتصار على الاستعمار والصهيونية. إن مأزق الأيديولوجية القومية العربية أنها كانت في صيغة «إما/أو»، فإما الحقوق المدنية والسياسية أو الوحدة والاستقلال والتنمية الاقتصادية. وكان يغلف هذا الممارسات القمعية والفساد وتهميش المعارضين وإقصاؤهم عن الحياة العامة.

... هناك مراجعات فكرية  
حدثت على الإيديولوجية  
القومية التقليدية لتبني  
المكونات الديمقراطية وحقوق  
الإنسان.

ولكن هذا لا ينفي أن مراجعات فكرية تحدثت على الأيديولوجية القومية التقليدية لتبني المكونات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأهم ما

تنتجها هذه المراجعات هو ما يمكن تسميته عامل «الواو» أي إننا أمام محاولة لاستيعاب عامل «الإضافة والتكامل» بين الأهداف دون الحاجة للتضحية بالديمقراطية من أجل غيرها.

هذه شروخ خمسة يمكن أن تتسع لتتال من البنية الاستبدادية المعاصرة والراسخة في كثير من مجتمعاتنا بيد أنها بحاجة إلى زيادة في الطلب على الديمقراطية والاستعداد لدفع ثمنها.

## ٤ - مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

هناك نزعة عند الكثير من الحكام العرب لإدخال تعديلات شكلية لا تغير من حقيقة بنية الاستبداد السياسي الكثير، لإرضاء الوفود الأجنبية التي تزور المنطقة العربية. وعلى هذا الأساس فإن الضغوط الدولية المنحصرة مع تشبث النظم الحاكمة بسيطرتها على الحكم مع الضعف الشديد من قوى المعارضة ستؤدي على أفضل التقديرات إلى انفتاح سياسي محدود يمكن أن يفضي إلى نوع من «التسلطية التنافسية» على النمط الروسي. وهو ما يعبر عنه الجدول الذي يوضح جوانب المفارقة بين التسلطية التقليدية، والتسلطية التنافسية، والديمقراطية الشكلية (الانتخابية)، والديمقراطية الليبرالية. فالديمقراطية في الممارسة العملية تتضمن إجراءات (Procedures)، وعمليات (Processes)، وحقوقاً وحرية سياسية والتزاماً من قبل النخب السياسية والبدلية (المعارضة) بمبادئ (Principles) وقيم الديمقراطية واحتراماً لنتائجها، وبالتالي يمكن أن نفرق بين ثلاثة نظم على الأقل وهي التسلطية التقليدية، والتسلطية التنافسية، والديمقراطية الليبرالية. وهو ما يوضحه الجدول التالي.

## جدول البدائل المتاحة أمام المجتمعات العربية

الديمقراطية الليبرالية	التسلطية التنافسية	التسلطية التقليدية	
تنافسية تنتج تداولاً سلمياً للسلطة	تنافسية متوترة	مزورة أو غير تنافسية إن وجدت	إجراءات تأسيس الحكم (انتخابات حرة نزيهة دورية تنافسية)
وجود لكل العمليات المشار إليها	غياب واضح لعمليات النقاش السياسي الحر والمؤثر على نحو ينال من القدرة على كشف الحقائق، مكافحة الفساد، توسيع البدائل أو تحديد المسؤولية السياسية.	عمليات الضبط السياسي وتعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية، الفعالية القضائية)	عمليات الضبط السياسي وتعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية، الفعالية القضائية)
متوفرة	محدودة ومشروطة	ضعيفة إن وجدت	الحقوق السياسية (حرية التعبير الفردي والجماعي والإعلامي)
عال و/أو استجابة لضغوط داخلية و/أو خارجية قوية	شكلي ويأتي كاستجابة لضغوط خارجية وداخلية ضعيفة (انفتاح سياسي محدود أو LPL).	ضعيف	درجة التزام النخبة بالقيم الديمقراطية

إن الإشارات الصادرة من عدد من النخب العربية الحاكمة تشير إلى أن البديل المفضل لديها هو التحول عن التسلطية التقليدية إلى نوع من التسلطية التنافسية (Competitive Authoritarianism)<sup>(١١)</sup> وهو مفهوم يحتاج درجة أعلى من الإيضاح. ففي هذا النظام توجد مؤسسات ديمقراطية قانونية تتراضى أطراف العملية السياسية على أنها مصدر الشرعية بيد أن النخبة الحاكمة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة إلى هذا مثل حاجتها إلى تمرير قانون غير مقبول شعبياً أو من المعارضة.

إن النخب الحاكمة في كثير من البلدان العربية اتجهت إلى تبني صيغة التسلطية التنافسية كاستجابة للمطالب بالتغيير. فإذا كانت هناك مطالب جادة بالتغيير الديمقراطي فهناك ثلاثة احتمالات: إما استلهاهما (وصولاً إلى تحول ديمقراطي ليبرالي) أو قمعها (استمرار التسلطية التقليدية) أو استلهاهما وقمعها في آن معاً، وهو ما يحدث في حالة الانفتاح السياسي المحدود الذي يؤدي إلى نوع من التسلطية التنافسية التي تعني زيادة طفيفة في القيم المجتمعية، بيد أنها تتبعه بزيادة في القيم والممارسات القمعية. ومثال ذلك السماح بوجود أحزاب ثم التضييق عليها

أمنياً أو السماح بإجراء انتخابات حرة غير نزيهة بمعنى أن يكون للناخب الحرية في اختيار من يشاء دون تزوير لإرادته لكن الدولة تتدخل في اختيار من لهم حق المنافسة الانتخابية، أو تعديل مواد دستورية بحيث يمكنها أن تفصل من أجل استبعاد القوى التي يمكن أن تشكل منافسة حقيقية لصالح القوى التي لا تشكل أي ثقل انتخابي (تعديل المادة ٧٦ في مصر نموذجاً).

إن التسلطية التنافسية، بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، تعطي انطباعاً زائفاً بالديمقراطية لكنها ليست كذلك. وهي بهذا تضع نفسها في حالة توتر دائم بما قد يعجل بفنائها لاحقاً إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة عن الحكومة أن تقدم شرعية بديلة. والتوتر المشار إليه يمكن رصده في أربعة مجالات.

أولاً: هناك توتر انتخابي حقيقي، ففي النظم التسلطية التقليدية قد لا توجد انتخابات تنافسية على الإطلاق (كوبا والصين وكازخستان وأوزباكستان وليبيا وسوريا) حيث تحظر الأحزاب المعارضة وينكل بالمتقنين المعارضين. إن النظم التسلطية التنافسية عادة ما تتسم بدرجة عالية من التنافس بين القوى السياسية المختلفة ومع ذلك تتسم بدرجة عالية من إساءة استغلال السلطة وعدم احترام نزاهة الانتخابات.

الأهم في هذه الصيغة إصرار المعارضة على أن تكسب نقاطاً من النخب الحاكمة عسى أن تكون هذه النقاط مقدمة لهزيمة الخصوم في مرحلة لاحقة، مثلما حدث في عام ٢٠٠٣ مع شفرنادزه في جورجيا ومؤخراً في أوكرانيا مع الرئيس كوشما<sup>(١٢)</sup>.

٢ - التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية: إن النظم التسلطية التنافسية تعرف معارضة قوية نسبياً تنجح بأن تثير موجات من الرفض لسياسات النخبة الحاكمة في بعض الأحيان.

٣ - التوتر بين النخب الحاكمة والسلطة القضائية هو مظهر ثالث من مظاهر التوتر في النظم التسلطية التنافسية حيث تسعى النخب الحاكمة إلى «تدجين القضاء» بحيل كثيرة مثل التخلص من القضاة المعارضين أو رشوتهم (مكافأتهم) على حسن خدمتهم «للعادلة» أو حتى الابتزاز.

٤ - التوتر الإعلامي: في النظم التسلطية التنافسية، تكون هناك مساحة لأجهزة الإعلام المستقلة بل في كثير من الأحيان تكون مؤثرة، بل إن كثيراً من الصحفيين يصبحون معارضين أقوياء لما يلاقونه من تنكيل وعقوبات.

ولأن هناك هامشاً لا يمكن إزالته من الاستقلال النسبي لأجهزة الإعلام في الدول التنافسية التسلطية فإن النخب الحاكمة عادة ما تسعى إلى شراء الإعلاميين (عن طريق الإعلانات والإعانات أو تخفيف الديون) أو إلى تخويفهم. والأهم في هذا الصدد أن مثل هذه

الإجراءات تكون لها نتائج سلبية على النخبة الحاكمة على المدى الطويل إن أحسنت المعارضة وأجهزة الإعلام استغلالها عن طريق التضامن معاً ضد إجراءات السلطة الحاكمة.

مع وجود درجة عالية من عدم التزام النخب العربية بالقيم الديمقراطية فإن التساؤل الملح هو عن مدى قابلية الشعوب العربية للتعبئة من أجل ضغوط شعبية عربية على حكامها من أجل مزيد من الإصلاحات السياسية.

## ثانياً: الثقافة السياسية العربية والقابلية للديمقراطية

إن الثقافة السياسية متغير شديد الأهمية في تفسير واستشراف مستقبل الديمقراطية العربية على أكثر من مستوى. ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو مدى مرونة الطلب على الديمقراطية في الوطن العربي؟ وهو ما يتطلب العودة إلى المتاح من البيانات الميدانية عن الثقافة السياسية العربية.

### ١ - قبول الثقافة السياسية العربية للديمقراطية

خرجت عدة دراسات ميدانية في آخر ١٠ سنوات عن المنطقة العربية<sup>(١٣)</sup> لتناقش توجهات المواطنين العرب تجاه قيم الديمقراطية. وقد استفاد الباحث من البيانات التي وفرتها بعض هذه الدراسات، فضلاً عن استطلاع للرأي أجراه الباحث مع فريق بحثي معاون في عدد من البلدان العربية.

وباستطلاع الخريطة التي تعبر عن التوجهات السياسية للقطاع الذي يجيد القراءة والكتابة من العرب والمسلمين في ٣٢ دولة يتبين لنا التفاوت الشديد في قبول المواطنين المتعلمين لقيم الديمقراطية ومؤسساتها. وقد وجه الفريق البحثي للمواطنين أسئلة بشأن بعض قيم الديمقراطية مثل، التسامح السياسي وقبول الآخر والمشاركة السياسية ومؤسسات التنافس والتمثيل السياسي مثل: الأحزاب والانتخابات، والبرلمان، فهناك مجتمعات تقف موقف المتشكك من القيم الديمقراطية ومؤسساتها، وهناك مجتمعات أخرى تبدو أن ثقافتها لا تشكل عائقاً ضد التحول الديمقراطي.

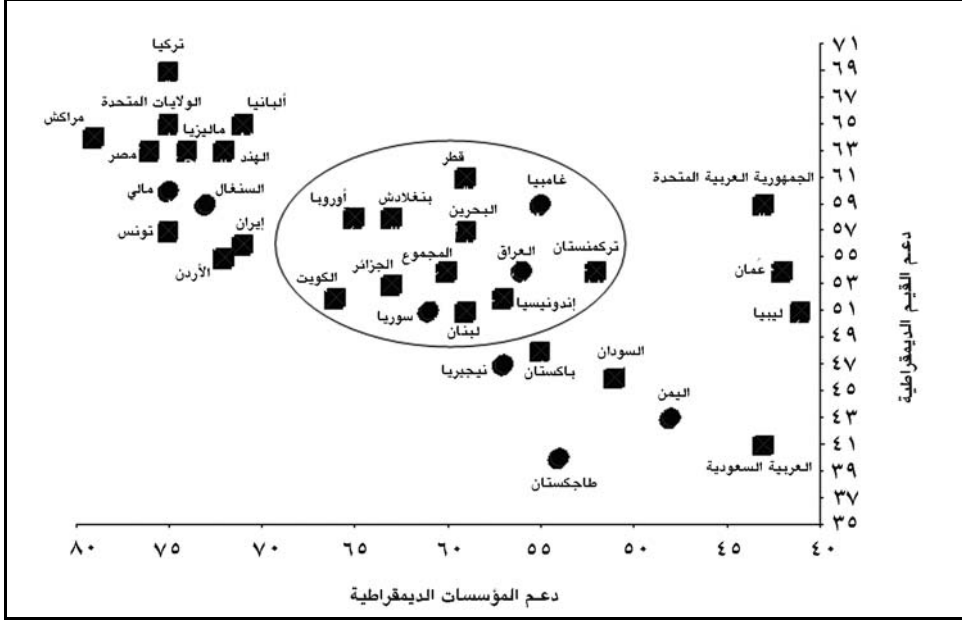
Mark Tessler: «Do Islamic Orientations Influence Attitudes toward Democracy in the Arab (١٣) World?: Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria.» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 43, nos. 3-5 (2002), pp. 229-249, and «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries.» *Comparative Politics*, vol. 34, no. 3 (April 2002), pp. 337-354; James J. Zogby, *What Arabs Think: Values, Beliefs and Concerns* (New York: Zogby International, 2002); Pew Research Center, *Views of a Changing World 2003* (Washington DC: The Center, 2003), and Pippa Norris and Ronald Inglehart, «Islam and the West: Testing the «Clash of Civilizations» Thesis.»

للحصول على هذه الدراسة يمكن مراسلة المؤلفين على العنوان: pippa\_norris@harvard.edu أو الاطلاع

< http://www.pippanorris.com > .

على الموقع:

## خريطة الثقافة السياسية العربية والإسلامية تجاه قيم الديمقراطية ومؤسساتها



المصدر : Moataz A. Fattah, *Democratic Values in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2006), and < <http://www.aladl.net/data> > .

## ٢ - مرونة الطلب على الديمقراطية

إن استمرار النظم التسلطية التقليدية والتنافسية يتوقف ضمناً على نجاحها في تدجين مواطنيها وتربيتهم على قبول الوضع الراهن. كما أن نجاح قوى المعارضة الديمقراطية في الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ليبرالية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها بل تستعد لتحمل تكلفتها وتبعثها أيضاً. وكان من أهداف استطلاع الرأي المشار إليه هو معرفة مدى مرونة الطلب على الديمقراطية في البلدان العربية.

إذاً، فالسؤال هو: هل يرى المواطن العربي أن حقوقه السياسية كالدواء الذي يستحق التضحية من أجله أم أنه من الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها والعيش من دونها؟ نتائج استطلاع الرأي الذي أجري على ٣٢ عينة من العرب والمسلمين تشير إلى أن الدول العربية تملك مرونة الطلب الأعلى على الديمقراطية، أي أنها التي ترى المطالب الديمقراطية أقل إلحاحاً مقارنة بغيرها. وهو ما يساعد كثيراً النخب العربية على ألا تراوح عملية الانفتاح السياسي المحدود والتكتيكي إلى التحول الديمقراطي الليبرالي. فالاستعداد للتضحية من أجل الحقوق السياسية في الدول العربية ضعيف إذا ما قورن بالاستعداد للتضحية بين المجتمعات المسلمة غير العربية.

والمفارقة تبدو في أن مصر وتونس والمغرب كانوا الأكثر قبولاً للقيم الديمقراطية

ومؤسساتها، ورغم ذلك لم يسجل مواطنوها استعداداً عالياً للتضحية من أجل حقوقهم السياسية بما يعني أن مواطني هذه الدول في انتظار منحة من الحكام دون استعداد حقيقي لدفع الثمن الباهظ.

إن صح هذا التحليل فإن المجتمعات العربية مفتوحة على احتمالات عدة أقربها إلى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية ولكن ليس في اتجاه الديمقراطية وإنما في اتجاه تسلطية تنافسية لها توتراتها التي يمكن أن تفضي إلى تحولات ديمقراطية حقيقية على مدى زمني أطول. وهذا ليس ببعيد، فالنظام التسلطي التنافسي بطبيعته غير مستقر لأنه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلاً وممارسات وتكتيكات تسلطية. وهو ما يفتح مساحة محدودة في البداية لقوى المعارضة لإبراز وجودها واستغلال الثغرات والتناقضات بين القانون والممارسة من قبل النخب الحاكمة وهو ما قد يفضي إلى أزمات شرعية للنخب الحاكمة.

في بعض الحالات تنجح النظم الحاكمة بتجاوز الأزمات، وفي أحيان أخرى ينهار النظام ويتحول بشكل دراماتيكي نحو الديمقراطية. بيد أن هذا التحول نحو الديمقراطية يقتضي ثلاثة شروط:

أ - رأي عام حائق على الوضع التسلطي وراغب في تغييره مع الاستعداد للتضحية المعقولة.

ب - معارضة متفكرة على الحد الأدنى من قواعد العمل المشترك تحت قيادة تحظى بالقبول الشعبي.

ج - وضع دولي وإقليمي مساند لتفكيك النظام القديم ومساندة النظام الجديد.

المعطيات السابقة جميعاً ترجح أن المنطقة العربية ستظل تراوح بين التسلطية التقليدية والتسلطية التنافسية في ظل غياب لنخب مستعدة لأن تتبنى برنامجاً متكاملًا للتحول الديمقراطي.

## هوامش إضافية

Rex Brynen, «Introduction: Theoretical Perspectives on Arab Liberalization and Democratization.» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998).

Mohammed El-Nawawy and Adel Iskandar, *Al-Jazeera: The Story of the Network that is Rattling Governments and Redefining Modern Journalism* (Boulder, CO: Westview, 2003).

M. Steven Fish, «Islam and Authoritarianism.» *World Politics*, vol. 55 (October 2002), pp. 4-37.

Liah Greenfeld, *Nationalism: Five Roads to Modernity* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992).

Bahgat Korany, «Arab Democratization: A Poor Cousin?.» *Political Science and Politics*, vol. 27, no. 3 (1994), pp. 511-513.

Daniel Lederman, Norman Loayza and Rodrigo Reis Soares, *Accountability and Corruption: Political Institutions Matter*, Policy Research Working Paper; 2708 (Washington, DC: World Bank, Latin America and the Caribbean Region, Office of the Chief Economist, [2001]).

- Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-communist Europe* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1996).
- Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (London: Heinemann, 1983).
- Adam Przeworski, «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1986).
- Michael Lewin Ross, (Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53, no. 3 (2001), pp. 325-361.
- Giovanni Sartori, *Democratic Theory* (Detroit, MI: Wayne State University Press, 1962).
- Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).
- Alfred Stepan and Graeme B. Robertson, «An Arab More Than Muslim Electoral Gap,» *Journal of Democracy* vol. 14, no. 3 (2003), < <http://www.journalofdemocracy.org> > .
- Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1999).

## صدر حديثاً

### سوسيولوجيا الثقافة

المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة

د. عبد الغني عماد



يهدف هذا الكتاب إلى طرح إشكالية الثقافة، ويستعرض أبرز المقاربات الأنثروبولوجية والإيديولوجية والسوسيولوجية التي تناولتها بالنظر والتحليل. وهو يتوقف عند تأثرها بظاهرة العولمة والتفاعلات الحادثة والمصاحبة لها بفعل التطور الهائل على صعيد تقنيات الإعلام والاتصال عموماً، والذي ازدادت أهميته مع مطلع هذا القرن الجديد بما لا يقارن مع ما كانت عليه الحال في القرن الماضي، ما يستوجب إعادة تحليل ظاهرة الثقافة، ودراسة كيفية اشتغال العناصر الثقافية وتفاعلها بعضها مع بعض.

٣٦٣ صفحة

الثمن: ١٢ دولاراً

أو ما يعادلها